



## في يوم الأسير الفلسطيني حماية يجدد تضامنه مع الأسرى والمعتقلين ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لاحترام المواثيق الدولية

يوافق السابع عشر من إبريل/نيسان من كل عام " يوم الأسير الفلسطيني " تمر هذه الذكرى ولا زال يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٧٠٠٠ آلاف من الأسرى الفلسطينيين بينهم أكثر من ١٧٠٠ يعانون من أمراض مختلفة تعود أسبابها لظروف الاحتجاز الصعبة والمعاملة السيئة وسوء التغذية، والأخطر أن من بينهم عشرات الأسرى ممن يعانون من أمراض مزمنة كالسرطان والقلب والكلية ودون أدنى اهتمام ، وقد ازدادت وتيرة تلك الممارسات بحق الأسرى منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى مطلع العام ٢٠٠٠ ، حيث انتهجت سلطات الاحتلال سياسة منع الاهالي من زيارة أبنائهم الاسرى ، وطراً تراجع ملحوظ على شروط حياة الأسرى داخل السجون مثل الخدمات الطبية والعلاجية وتوفير الاحتياجات من مأكول وملبس وأقدمت إدارة مصلحة السجون على سحب العديد من الانجازات وعاودت تطبيق سياسة العزل الإنفرادي وتبجحت في معاملة الأسرى من النساء و القاصرين، وعادت أطقم التحقيق الاسرائيلية الى استخدام التعذيب على نطاق واسع، الأمر الذي يعتبر مخالفة واضحة لكافة الأعراف والمواثيق الدولية. إن مركز حماية لحقوق الإنسان يحذر من امكانية تدهور الأوضاع في سجون الاحتلال يدعو إلى تكاتف وتوحيد كل الجهود من كافة الجهات التي تعنى بقضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك عبر ايجاد آلية تسعى الى:

أولاً: تكثيف الجهود محلياً ودولياً للإفراج عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال كالتزام قانوني ودولي وإنساني.

ثانياً: دعوة اللجنة الوطنية العليا "للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية" إلى تبني إحالة ملف الاسرى والمعتقلين لدى المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثاً: العمل على لتقييم تلك الممارسات والظروف والشروط على ضوء المعايير المقبولة دولياً وذات العلاقة بالحقوق الواجب التمتع بها وعلى وجه الخصوص قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء للعام ١٩٥٥، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الاشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الإحتجاز أو السجن التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحق الفلسطيني كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

## مركز حماية لحقوق الإنسان Hemaya Center for Human Rights



العام ١٩٨٨، واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب للعام ١٩٤٨ والتي تعتبر اسرائيل طرف فيها منذ العام ١٩٩١.

رابعاً: مطالبة اللجنة الدولية للصليب الاحمر ببذل جهد خاص للضغط على سلطة الاحتلال لضمان إتمام برنامج زيارات الأهل والسماح للعائلات الممنوعة من زيارة ابنائهم وتحسين الشروط التي تتم وفقها الزيارة وتأمين إيصال ومرافقة الأهالي الزوار من مناطق السلطة الوطنية الى بوابات السجون وبالعكس.

خامساً: مطالبة المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة القيام بما يلزم من إجراءات ملحة للتصدي لإسرائيل وإجبارها على الإذعان لرغبة المجتمع الدولي والشرعة الدولية.

مركز حماية لحقوق الإنسان

٢٠١٧/٠٤/١٧